

السيد رئيس المجلس الوطني لهيئة المهندسين الخبراء العقاريين الدورة العادية الأولى للعهد السادسة فندق المراكيز- الجزائر- 01 مارس 2012.

السيد المدير العام للأماكن الوطنية، ممثل معالي السيد وزير المالية، رئيس المجلس الأعلى لمهنة المهندس الخبير العقاري.

السيد العقيد، الرئيس المدير العام للمعهد الوطني للخرائط والاستشعار عن بعد.
السيدة و السادة ممثلو الوزراء، أعضاء المجلس الأعلى لمهنة المهندس الخبير العقاري.
السادة ممثلو الأمانة العامة للمجلس الأعلى لمهنة المهندس الخبير العقاري.

بسم أعضاء المجلس الوطني لهيئة المهندسين الخبراء العقاريين، وباسمي الشخصي، أتشرف كثيرا باستضافتكم و أرحب بكم ، و أعبر لكم عن أسى معاني الشكر و العرفان على هذا الحضور المميز في هذه اللقاء الخاص بافتتاح الدورة العادية الأولى لاجتماعات المجلس الوطني لهيئة المهندسين الخبراء العقاريين في عهده السادسة (2012 - 2014) .

إن هذا اليوم ، سيبقى محطة تاريخية في مسار الهيئة ، لأننا نتشرف بحضور السادة الكرام أعضاء المجلس الأعلى للمهنة في افتتاح جلسات أعمال مجلسنا الوطني ، و هو دليل قاطع على المكانة التي وصلت إليها هذه المهنة، و الأهمية التي توليها السلطات العمومية للدور الفعال الذي يمكن أن يؤديه أهل الاختصاص في تطوير المجتمع.

نضرا للأهمية الإستراتيجية التي تحتلها مهنة المهندس الخبير العقاري ، فإن المشرع أخصها بإطار حكومي مهم، و هو المجلس الأعلى للمهنة ، الذي تشمل تركيبته كل الوزارات و المؤسسات الحكومية المهمة .

من المعلوم، فإن الأداء الجيد لهذه المهنة يساهم بشكل ايجابي في تطور الوطن و على كل الأصعدة :

- على الصعيد الاجتماعي، بالمساهمة في الحفاظ على الاستقرار وهذا بالحد من النزاعات المتعلقة بالملكية العقارية.

- على الصعيد العلمي، بتحويل التكنولوجيا و مواكبة التقنيات العالية.

- على الصعيد الاقتصادي، بتحسين انجاز المشاريع و مراقبة النوعية و الكلفة.

إن التوصيات المنبثقة عن المؤتمر الأول لهيئة المهندسين الخبراء العقاريين، المنظم بالمساهمة الثمينة للمديرية العامة للأموال الوطنية، و الذي أنعقد بتاريخ (2011/10/02) بالجزائر، قد مست كل الجوانب المتعلقة بممارسة المهنة و قد نصت على:

- اقتراح تكثيف نشاط المجلس الأعلى للمهنة بعقد دورات الهدف منها مواكبة التغيرات و الإصلاحات التي تباشرها الدولة و طرح انشغالات ممارسي المهنة.
- إشراك المهندس الخبير العقاري في إنجاز المشاريع الكبرى.
- جعل الإطار القانوني يواكب التطورات التي تشهدها المهنة.
- وضع نصوص تطبيقية لإضفاء النظام الجغرافي الوطني على مخططات المشاريع التي تباشرها الدولة.
- التنسيق مع مختلف المتعاملين في مجال المعلومات الجغرافية ، لغرض التسهيل لمستعملها الحصول عليها في أحسن الظروف.
- ترقية و تطوير علاقة الهيئة تجاه الهيئات الإقليمية و الدولية فيما يخدم المهنة.

السيدة و السادة أعضاء المجلس الأعلى للمهنة و السادة الضيوف،
على الرغم من الأهمية و الاهتمام الخاص الذي أولته الدولة لهذه المهنة ، التي نتشرف كثيرا بالانتساب إليها كممارسين ، و الساهرين عليها كأعضاء مسيرين في هذا المجلس، فإننا ما زلنا نلاحظ بعض الجوانب و التي من مسؤولياتنا التنبيه إليها ، لأنه من صلب مهام المجلس الأعلى للمهنة، إصدار قرارات نافذة تعالج كل مسألة تتعلق بممارسة المهنة ، و نوجز البعض منها فيما يلي :

- 1- احترام أهل التخصص في توفير المعلومة الجغرافية و الطبوغرافية .
- 2- النقص الكبير في توفير القدر المطلوب من التكوين في هذا المجال الحيوي .
- 3- الاستعمال السيئ أو الاستعمال الغير صحيح لما هو متوفر و على نطاق واسع من معلومات مجانية غير دقيقة (متوفرة على شبكة الانترنت) في كثير من الأعمال الطبوغرافية التي تدخل في إطار إنجاز المشاريع الوطنية.

أيها السادة أعضاء المجلس الأعلى للمهنة و السادة الضيوف،
باسم كل المهندسين الخبراء العقاريين، أشكر لكم حسن الإصغاء و المتابعة، و نجدد لكم الاستعداد الدائم للمساهمة في رفع التحدي من أجل بناء و تطور الوطن.